ماليزيا وأول قمة اقتصادية إسلامية[1]

محمد قدو أفندي أوغلو

باحث في الشأن التركي

لأول مرة وباجتماع غير اعتيادي يحضر رؤساء باكستان وتركيا وإندونيسيا وأمير قطر في ضيافة الرئيس الماليزي وفي عاصمة بلاده قمة نوعية بعنوان معد بدقة وهو (دور التنمية في تحقيق السيادة).

أعلن رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد في الثالث والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر أن بلاده ستعقد قمة إسلامية في كوالالمبور في الفترة بين ١٩–٢١ كانون الأول / ديسمبر الحالي يحضرها رؤساء ومسؤولو الدول الأربع مع مضيفهم رئيس الوزراء الماليزي مع ٤٥٠ من القادة والعلماء والمفكرين من اثنين وخمسين دولة.

وقال مهاتير إن القمة ستكون الخطوة الأولى نحو إيجاد حلول لأمراض العالم الإسلامي، وطلب الدعم الدولي لهذه الجهود والوقوف إلى جانبهم لتحقيق الغرض المنشود.

[1] نقلا عن ترك برس، ١٥-١٢-٢٠١٩، رابط

وأولى القضايا المهمة والمصيرية التي ستناقش في أيام المؤتمر هي قضية اللجوء وتشريد المسلمين في جميع أنحاء العالم بسبب المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية بسبب الخلافات والنزاعات الداخلية أو بسبب تردي الوضع الاقتصادي.

كما سيناقش قضية الأمن الغذائي للدول الإسلامية وكذلك الهوية الوطنية والثقافية ومسألة الإسلاموفوبيا والكراهية المتصاعدة ضد الإسلام والمسلمين، كما سيتناول مسائل التكنولوجيا والإنترنت والأمن وغيرها.

وفي تصريح مماثل لوزير خارجيته داتوك حول القمة المرتقبة، أكد أنها ستكون منبراً لعرض رسالة الإسلام الحقيقية على العالم بالإضافة إلى حل القضايا المتعلقة بالتطرف والإسلاموفوبيا.

إن هذا المؤتمر بشعاره "دور التنمية في تحقيق السيادة" أو "دور التنمية في تحقيق الأمن القومي"، يُعدّ أول مؤتمر وتجمع يعنى بتجميع الإرادات والموارد الاقتصادية وتوجيهها لأجل استقلالية تلك البلدان.

ومن الطبيعي أن نذكر أن هذا النوع من الاجتماعات وعلى أعلى المستويات بين الدول الإسلامية، وكذلك المؤتمرات والدراسات والأبحاث كانت غائبًا تمامًا بين الدول الإسلامية، التي تمتلك الإمكانات الهائلة والتي تحتم الدعوة للتفكير بجدية منذ سنين عديدة لاستغلالها خدمة لاقتصاد الدول المؤثر بصورة مباشرة على الاستقرار السياسي والاستقلال السياسي والأمني.

ولنبحث بصورة موجزة عن أهمية توحيد تلك الاقتصاديات والتي تُعدّ فتية حيث شهدت السنوات الأخيرة تطورها المميز، وهي حتمًا تبحث عن أسواق وتسهيلات متبادلة ومناطق وأسواق حرة كما هو الحال في باقي التكتلات الاقتصادية كمنظمة الآسيان في شرق آسيا والسوق الأوروبية المشتركة.

باكستان، حيث تتوقع مجموعة "برايس ووتر هاوس كوبرز" البريطانية أن تصبح باكستان والتي هي إحدى الدول المعنية والمدعوة لمؤتمر كوالالمبور في إطار أكبر ٢٠ اقتصاد في العالم بحدود عام ٢٠٣٠، وتوقعت أن يكون الناتج المحلي الإجمالي لها بحدود ١.٧٨ ترليون دولار في نفس العام.

وتحسنت باكستان في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث صنفت كواحدة من العشرة الأوائل في العالم في مجال تنظيم الأعمال، كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد ازْداد إلى ٥.٢٪ في عام ٢٠١٧ وهو أعلى معدل منذ ١٠ سنوات. كما أن الزراعة تمثل ١٩٪ والصناعة ٢١٪ بينما قطاع الخدمات وصل إلى ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧.

وسجل الاقتصاد الباكستاني تفاوتًا في أدائه على مر التاريخ، حيث أنه كان يعاني أحيانًا من ظروف متراجعة فيما كان يحقق في أحيان أخرى مستويات عالية من النمو الاقتصادي عبر الاقتصاد الزراعي ومستويات مرتفعة من الإنتاجية أيضًا عبر التنمية الصناعية.

وماليزيا منذ السبعينيات بدأت بتقليد اقتصادات النمور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونغ وسنغافورة)، والتزمت بالانتقال من الاعتماد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بدرجة أكبر على التصنيع. في السبعينيات، بدأ الاقتصاد الماليزي القائم على التعدين والزراعة في التحول نحو اقتصاد متعدد القطاعات، حيث أثر الاستثمار عالي المستوى تأثيرًا هامًا في النمو الاقتصادي، ازدهرت الصناعات الثقيلة وفي غضون سنوات، أصبحت الصادرات الماليزية هي المحرك الرئيسي للنمو في البلاد. حققت ماليزيا بشكل متواصل نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٧٪ إلى جانب انخفاض معدلات التضخم في الثمانينيات والتسعينيات.

ومن المتوقع ارتفاع اجمالي الدخل القومي الماليزي إلى نحو ٥٢٤ مليار دولار مع حلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بالدخل القومي في عام ٢٠٠٩ البالغ ١٨٨ مليار دولار، وذلك عبر سعي الحكومة لتنفيذ برنامج التحول الاقتصادي. وأضاف أنه نتيجة لذلك فإن متوسط دخل الفرد الماليزي بطبيعة الحال سيرتفع من ٧ آلاف دولار إلى ما لا يقل عن ١٥ ألف دولار في عام ٢٠٢٠، موضحًا أن الدولة بحاجة إلى تمويل بمبلغ ٦٩٠ مليار دولار خلال فترة برنامج التحول الاقتصادي.

في تركيا، أكدت وزيرة التجارة الخارجية روهصار بكجان، أن بلادها تهدف إلى رفع إجمالي الناتج القومي إلى تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣.

وقالت بكجان في كلمة ألقتها عقب توقيع بروتوكول تعاون في إطار الاجتماع الـ ١٦ للجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا وروسيا والذي انعقد في ولاية أنطاليا التركية، إن "بلادها تهدف إلى رفع نصيب الفرد من ناتجها القومي إلى ١٢ ألف دولار، وزيادة إجمالي صادرات السلع والخدمات إلى ٣٣٢ مليار دولار".

وبلغ إجمالي الناتج القومي التركي ٧٨٤ مليار دولار في العام ٢٠١٨، في حين بلغ نصيب الفرد ٩.٦ آلاف دولار، وفق إحصائية رسمية.

وتتمتع إندونسيا بأحد أكبر الاقتصادات في جنوب شرق آسيا، وهي إحدى اقتصادات الأسواق الناشئة في العالم. وهي أيضًا عضو في مجموعة ٢٠ وتصنف كبلد صناعي جديد. لا تزال إندونيسيا تعتمد على السوق

المحلي وإنفاق الميزانية الحكومية وملكيتها للمؤسسات المملوكة للدولة (تمتلك الحكومة المركزية ١٤١ مؤسسة). كما تلعب إدارة أسعار مجموعة من السلع الأساسية دوراً هاماً في اقتصاد السوق الإندونيسي.

وفي عام ٢٠١٢، حلت إندونيسيا محل الهند كثاني أسرع اقتصاد نمواً ضمن مجموعة ٢٠، بعد الصين. وتجاوز الاقتصاد الإندونيسي تريليون دولار منذ عام ٢٠١٧ وهو الأكبر في جنوب شرق آسيا.

وفي دولة قطر أكد وزير الاقتصاد والتجارة، الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني، أن دولة قطر حافظت على معدلات نمو متوازنة، مشيراً إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطر، خلال عام ٢٠١٧، إلى نحو ٢٢٢ مليار دولار، مقارنة بـ ٢١٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وبنسبة نمو سنوي بلغت ١.٦٪.

ومن المؤكد أن الطموحات الكبيرة وفق إرساء أسس اقتصادية مدروسة ستكون متحققة، فهذه الدول تمتلك إمكانات بشرية هائلة وخبرات فنية عالية المستوى ومتوفرة، إضافة إلى مميزات أخرى منها وقوع معظم هذه الدول في مواقع قريبة من مراكز النشاط الإنساني وتوسطها لطرق المواصلات العالمية التي تربط الغرب بالشرق والشمال بالجنوب، إضافة إلى اقتصاديات هائلة وبرامج تنموية ناجحة وتطلعات مستقبلية نحو المزيد من التقدم الاقتصادي.

وحتماً فإن أولى أهداف التجمع اقتصادياً هو تأسيس سوق مشتركة كمرحلة أولى، كما يتوقع أن تطرح مسألة تشكيل شركات صناعية وإنشائية عملاقة تتولى بناء المصانع والمدن والسفن والموانئ.

كما أن العملة الموحدة ستكون أيضاً أولى النقاط التي ستتولى لجان اقتصادية وبحثية نقدية مناقشتها ودراستها، حيث تطمح الكثير من الدول من التخلص من هيمنة الدولار الأمريكي.

هذه وغيرها من المواضيع الاقتصادية الضرورية ستكون على جدول المناقشات حيث تتطلع الدول الخمسة وغيرها من الدول التي ستنضم اليها لاحقاً إلى تكوين سوق اقتصادي للدول الإسلامية التي تمتلك كل مقومات نجاحها في حال توفر النيات المخلصة للعمل من أجلها.